

التعددية الثقافية بين الاختلاف والاعتراف

Multiculturalisme between difference and recognition

تاريخ النشر: 2024/10/31

تاريخ القبول: 2024/09/09

تاريخ الإرسال: 2024/05/02

محمد بن سباع¹EMAIL : moh.philo@yahoo.fr ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على التعددية الثقافية التي طرحت في الفكر الغربي الراهن، حيث أن انتشار الأقليات خصوصاً منها المهاجرة واللاجئين أدى إلى اختلاف في الثقافات بين الدولة القومية والأقليات، وهو ما أدى إلى صراع بينهما فالدول القومية التي توصف بأنها متجانسة ثقافياً تسعى إلى إقصاء الأقليات لأنها ترى فيها خطراً على ثقافتها، والأقليات ترى أن الدولة القومية تهدد وجودها وهويتها وتصر على المطالبة بحقوقها الثقافية. سعى دعاة التعددية الثقافية إلى تحقيق الاستقرار في الدول التي توجد بها أقليات كثيرة من خلال التنظير لسياسات تهدف إلى الحد من الصراع بينهما، وذلك من خلال الإقرار بالاختلاف الثقافي الموجود واعتراف كل طرف بالآخر، ومنه التحول من الدولة القومية إلى الدولة متعددة الثقافات التي تحترم فيها كل الثقافات، وعلى الرغم من أن للتعددية الثقافية مؤيدون كثر إلا أن لها معارضين رأوا في المطالبة بالمساواة الثقافية تفككا للدولة القومية.

الكلمات المفتاحية: التعددية الثقافية، الدولة القومية، الأقليات، الاندماج، الدولة متعددة الثقافات.

المؤلف المرسل: محمد بن سباع، الإيميل: moh.philo@yahoo.fr

Abstract:

This study aims to try to identify cultural pluralism that presented in current western thought, as the spread of minorities, especially immigrants and refugees, has led to a difference to cultures between nation-state and the minorities, which has led to a conflict between them. Nation-state that is described as culturally homogeneous seek to exclude minorities because they see them as a threat to their culture. Minorities see that the nation-state threatens their existence and identity and insist on demanding their cultural rights. Advocates of cultural pluralism sought to achieve stability in countries in which there are many minorities by theorizing policies aimed at reducing conflict between them, through acknowledgment of the existing cultural difference and each party's recognition of the other, including the transformation from the nation-state to a multicultural has many supporters, it has opponents who see the demand for cultural equality as a disintegration of the nation-state.

Keywords: multiculturalism; nation-state; minorities; merger; country multicultural.

1. مقدمة:

ظهر مصطلح "التعددية الثقافية" في النصف الثاني من القرن العشرين للتعبير عن ضرورة احترام الخصائص الثقافية للجماعات المختلفة، حيث عمل أصحاب هذا التوجه الجديد على نقد الدولة القومية التي توصف بأنها متجانسة ثقافياً حيث أقامت تمييزاً بين ثقافة الأغلبية السائدة وثقافات الأقليات، وهذا ما أعطى الأغلبية حق ممارسة ثقافتها وبالمقابل حرم الأقلية من كامل حقوقها خصوصاً منها الحقوق الثقافية. لقد أدى هذا الوضع إلى ظهور التعددية الثقافية وسياساتها التي يدعوا إليها الكثير من المفكرين الغربيين اليوم من أمثال تشارلز تيلور وويل كيمليكا وبيكو باريك وباتريك سافيدان وتزفان تودوروف وغيرهم، خصوصاً في ظل الكثير من المعطيات الراهنة المتعلقة منها



على وجه التحديد بتنوع الهويات الثقافية المترتبة عن ظاهرة الأقليات بكل أنواعها سواء مهاجرين أو لاجئين أو حتى سكان أصليين.

لقد سعي دعاة التعددية الثقافية إلى الدفاع عن الثقافات المختلفة والاعتراف بها، حتى أن الكثير منهم أصبح يدعوا إلى ضرورة اعتبار الحقوق الثقافية حقوق إنسان مثل بقية الحقوق المتعارف عليها، وهذا ما يرفضه بعض المفكرين الذين لا يزالون يؤكدون على ضرورة إخضاع الهويات الثقافية المتنوعة للهوية الثقافية التي تمثل الأغلبية من أمثال صمويل هنتنغتون وفرنسيس فوكوياما وألان فنكلركوت وغيرهم، وهذا ما جعل دعاة التعددية الثقافية يؤكدون على ضرورة حماية الأقليات ضد ما تتعرض له من اضطهاد من طرف الدول القومية مع مراعاة الاعتراف بوجودها وبخصوصياتها المميزة لها خصوصا منها الثقافية.

مع انتشار هذا التوجه الجديد في الفكر الغربي الراهن، سارع الكثير من المفكرين الغربيين إلى تبني التعددية الثقافية والدعوة إليها، وذلك بهدف الدفاع عن الخصوصيات الثقافية للجماعات المتميزة، مؤكدين على أن انتشار التنوع العرقي والثقافي في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة يدل على أن مفهوم الدولة القومية سائر نحو الزوال ليحل محله مفهوم الدولة متعددة الثقافات التي تجتمع فيها كل الجماعات وتحترم فيها كل الحقوق والخصوصيات خصوصا منها الحقوق الثقافية. بناء عليه نتساءل: كيف ارتبطت التعددية الثقافية في الفكر الغربي الراهن بالاختلاف والاعتراف؟

2. التعددية الثقافية، مفهومها وظهورها

1.2 مفهوم التعددية الثقافية:

إن ما يميز كلمة الثقافة culture أنها تعتبر من المفاهيم التي لا يزال يكتنفها الغموض، إذ لا نجد لها تعريفا محددا على الرغم من أنها متداولة بشكل واسع لدى الكثير من المفكرين. ومن أشهر تعريفات الثقافة نجد ما ذكره ادوارد تايلور عنها بأنها تعني: "في معناها الانثنولوجي الأكثر اتساعا، هي هذا الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات، وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع". (Taylor, 1871) وهذا المعنى يربط الثقافة بعلاقة الفرد بمجتمعه وما يتلقاه منه من خلال شتى أنواع التنشئة الاجتماعية التي تمارسها مؤسسات

المجتمع خصوصاً منها الأسرة والمدرسة وغيرهما، وهو المعنى الذي يؤكدته التعريف القائل بأن: "الثقافة تضم سلوكاً محكوماً بالقواعد ومشاركاً ويقوم على الرمز ويتم تعلمه وكذلك معتقدات يتم نقلها عبر الحضارات، فكل شخص يتم تهذيبه ليس فقط الأفراد الحاصلين على تعليم الصفوة، فالجنس البشري له القدرة على الثقاف، إلا أن البشر يعيشون في ثقافات معينة حيث يتم تربيتهم على المقدرة الإنسانية للتعلم الثقافي واستخدام اللغة والرموز" (أ. إيزابرجر 2006).

يمكن اعتبار الثقافة مجموعة من الممارسات والتمثيلات التي تميز جماعة بشرية، كما أن الثقافات تتنوع وتختلف عبر الأزمنة والأمكنة. ويضيف علم الاجتماع لهذا المفهوم الانثروبولوجي للثقافة فكرة: "أن كل ثقافة توجد ليس فقط في كل الأزمنة والأمكنة، ولكن أيضاً في إطار المجال الاجتماعي؛ لأنها تمثل الخبرة الاجتماعية التي توافق بصفة عامة شكل الثقافة أو على الأقل بعض الممارسات الثقافية المنظمة بواسطة التسلسلات الهرمية والتعارضات الرمزية" (F. leparon 2009). لم تصبح كلمة الثقافة محل اهتمام كبير إلا بعد التطور الذي عرفه علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، حيث أصبحت ثقافات الشعوب سواء البدائية أو المتحضرة أهم القضايا التي تشغل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع على دراستها، وهذا ما جعل أغلب العلماء والمفكرين يميزون بين جانبين في الثقافة أولهما الجانب الفكري أو النظري ممثلاً في الآراء والأفكار والنظريات، وثانيهما المادي والذي يتجلى في الوسائل والماديات. وعليه، فإن مستجدات الحياة في كل مجالاتها خصوصاً منها الاجتماعية والأخلاقية وغيرها تفرض علينا دائماً تقديم تصور جديد حول الثقافة، خصوصاً في ظل ما يعرف اليوم بظاهرة العولمة، وهو المبرر الذي انطلق منه جون توملينسون في تعريفه للثقافة بقوله: "من الممكن أن تفهم الثقافة في المقام الأول كنظم للحياة يبني فيه البشر المعنى من خلال ممارسات التمثيل الرمزي " symbolique "représentation" (...) فإذا كنا بصدد مناقشة البعد الثقافي فنحن نعي النظرة التي يجعل الناس من خلالها حياتهم ذات مغزى بشكل منفرد وبصورة جماعية عن طريق التواصل بعضهم مع بعض" (توملينسون، 2008). ذلك أن للثقافة ارتباطاً مباشراً بالهوية سواء الهوية الفردية أو الهوية الجماعية، ليبقى أهم ما يميز الثقافة هو أنها مجال للمعنى.

أصبح الحديث عن الثقافة اليوم يقترن بالحديث عن الاختلافات بين الشعوب، على اعتبار أن الثقافة هي ما يميز جماعة معينة عن غيرها، بل إنها تميز حتى بين جماعات داخل جماعة واحدة أو المجتمع الواحد، وهذا ما يطرح مسألة الخصوصية الثقافية والدفاع عنها أو ما يعرف "بالهوية الثقافية"، لذلك: "يرتبط الدفاع عن الاستقلالية الثقافية ارتباطا شديدا بصّون الهوية الجماعية، "الثقافة" و"الهوية" مفهومان يحيلان على واقع واحد منظورا إليه من زاويتين مختلفتين. إن تصورا جوهرانيا للهوية لا يصمد عند التمعن فيه أكثر مما يصمد تصور جوهراني للثقافة. ليس بالإمكان فهم الهوية الثقافية الخاصة بمجموعة معينة إلا بدراسة علاقاتها بالمجموعات المجاورة لها" (كوش، 2007). إن للثقافة تأثيرا كبيرا جدا على الأفراد والجماعات والعلاقات التي تربط بينهم، بل إن تأثيرها أصبح واضحا على الدولة والسياسات والاقتصاد وكل المجالات، كما أن التطور التكنولوجي الراهن خصوصا ما تعلق منه بوسائل التواصل الاجتماعي جعل الخصوصيات الثقافية والهويات أكثر وضوحا وأعطاهما فرصة أكبر لإثبات وجودها.

إن تنوع الثقافات وانتشارها هو ما ترتب عنه ظهور "التعددية الثقافية" بالرغم من أن هذا المصطلح أصبح منتشرا ومستخدما بشكل أوسع من ذي قبل، إلا أنه لا يزال غامضا ولا يوجد هناك تعريف دقيق متفق عليه، إلا أننا سنحاول أن نعرض ونناقش مفهوم "التعددية الثقافية" بحسب وجهة نظر أهم منظريها وعلى رأسهم المفكر الكندي ويل كيمليكا، الذي يعرفها بقوله: "أنا أستخدم مصطلح "التعددية الثقافية" كمصطلح شامل يغطي مساحة واسعة من السياسات التي تستهدف توفير مستوى معين من الاعتراف العام ومساندة المجموعات العرقية الثقافية غير المسيطرة، سواء كانت هذه الجماعات أقليات جديدة (كالمهاجرين واللاجئين) أو أقليات قديمة (كالأقليات المستقرة تاريخيا والسكان الأصليين)، وهذا يغطي أنواعا مختلفة من السياسات لأنواع مختلفة من الأقليات" (كيمليكا، 2011). ذلك أن التعددية الثقافية ليست مجرد وصف لواقع العلاقة بين الدولة القومية والأقليات، وإنما هي دعوة للدولة القومية والحكومات والمنظمات الدولية والحقوقية من أجل الدفاع عن الأقليات بكل أنواعها واحترام خصوصياتها الثقافية ومراعاة حقها في الحفاظ على هوياتها، وبالتالي يمكن القول أن التعددية الثقافية تركز على: "التمثيل المناسب لثقافات الأقلية في القانون والقواعد الأوروبية والثقافية. لأنه

عادة ما يتم تجاهل أو استثناء ثقافات الأقليات ويتم التأكيد على أنه تطور نتيجة لذلك لا يتعرض الطلبة سوى إلى منظورات ضيقة ومشوهة عن الثقافات في المجتمع الأمريكي، وسيحصل أولئك الذين يعيشون في الجماعات المستثناة على صور مشوهة عن أنفسهم" (ايزابجر، 2006).

إن التعددية الثقافية هي أهم ما يميز بين الفكر الاجتماعي السياسي الراهن وما يرتبط بها من مصطلحات مثل "الاعتراف" و"العدل" و"الخصوصية الثقافية". إن العامل المباشر الذي أدى إلى ظهور التعددية الثقافية واهتمام الكثير من المفكرين والفلاسفة بها هو تزايد حدة الصراع بين الدولة القومية والأقليات، حيث يعتبر الجانب الثقافي أهم مظاهر هذا الصراع، حيث أن أغلب أنصار التعددية الثقافية يؤكدون على أن الأقليات كانت ولا تزال خاضعة لهيمنة الدولة القومية خصوصا من ناحية حرمانها من حقوقها الثقافية.

إن التعدد العرقي الذي ظهر في الغرب في النصف الثاني من القرن العشرين وما ترتب عنه من تنوع ثقافي هو الذي أدى إلى تجلي معالم "التعددية الثقافية" التي قامت على سياسات معينة إذا ما توفرت في دولة ما يمكن وصفها بأنها "دولة متعددة ثقافيا" وأنها تحترم الحقوق الثقافية للأقليات ذلك أن: "سياسات التعددية الثقافية تتضمن مبادئ رئيسين، أولا: ينبغي أن تكون شروط الدخول إليها محايدة عرقيا حتى يتزايد مجيء المهاجرين إلى البلدان المناصرة للتعددية الثقافية من بلدان غير أوروبية ومن بلدان غير مسيحية في أغلب الأحيان من بلدان أغليبتها مسلمة. ثانيا: يكون للمهاجرين أن يحتفظوا بهوياتهم العرقية وأن يعبروا عنها، من ثم تلتزم المؤسسات العامة مثل الشرطة، المدارس، وسائل الإعلام، المتاحف، المستشفيات، خدمات الرعاية الاجتماعية والسلطات المحلية إجمالا بمراعاة تلك الهويات العرقية" (راتانسي، 2013). هناك توافق كبير بين "التعددية الثقافية" و"النقد الثقافي" و"ما بعد الحداثة" من الناحيتين الزمنية والمعرفية؛ فمن الناحية الأولى فقد كان ظهور وانتشار هذه المصطلحات متزامنا تقريبا مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين. أما من الناحية المعرفية فإن التعددية الثقافية جاءت من أجل تسليط الضوء على ثقافات الأقليات التي تم إقصاؤها من طرف "الثقافة المتجانسة" التي هي ثقافة الدولة القومية، وهو ما لا يختلف عن مسعى النقد الثقافي الذي جاء من أجل نقد الأنساق الثقافية التقليدية وفضح ألاعيبها، وهو ذاته الهدف الرئيس لما بعد الحداثة

التي جاءت من أجل نقد مركزيات الحداثة الغربية وربط جسور التواصل مع الآخر وتبسيط الضوء على المُمَشَّش بما فيه ثقافات الأقليات.

2.2 ظهور التعددية الثقافية وتطورها

ارتبط ظهور التعددية الثقافية بالتمييز الثقافي بين الأكثرية والأقليات المهاجرة في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فالأقليات من جهة تطالب بالاعتراف بخصوصياتها الثقافية خصوصا ما تعلق منها بالدين واللغة، أما الأكثرية من جهة أخرى فترفض ذلك على اعتبار أن ذلك تهديدا لهويتها، وهذا ما جعل من إمكانية "الاندماج" التي يدعوا إليها دعاة التعددية الثقافية صعبة التحقيق.

إن الجانب الثقافي يمثل جوهر العلاقة بين الدولة القومية والأقليات، لأن التجانس السياسي في الدولة القومية يماثل تجانس ثقافي؛ أي اشتراك أغلبية أفرادها في الثقافة من دين ولغة وعادات وغيرهما، حيث ترفض الدولة القومية الاعتراف بأي ثقافة أخرى مختلفة عن الثقافة السائدة، لأنها ترى فيها مصدر خطر عليها: "هذا الأمر يؤكد أن الدولة كانت منذ أولى مراحلها قوة استيعابية، فالجماعة المهيمنة في المركز لم تكن متسامحة عموما مع التباين الانثي ضمن نطاق حدود الدولة، بحيث أن التماسك الداخلي أي الاندماج الاجتماعي والثقافي للدولة اعتمد أصلا على فكرة التخلص من الانتماءات والصلوات الفرعية كالمُتَبَلِّغَةِ والدينية من أجل خلق الولاء للوحدة الإقليمية" (مجيد، 2010). إن هذا الوضع والمتمثل في مركزية الدولة القومية وسعيها إلى إقصاء الأقليات والثقافات الأخرى استمر لمدة زمنية طويلة تقاس بالقرون، لكن مع انتشار التعدد الثقافي المرتبط بالأقليات سواء كانت سكانا أصليين أو أقليات عرقية خصوصا منها الأقليات الناتجة عن ظاهرة الهجرة في القرن العشرين، ازدادت حدة الصراع بين الأقليات والدولة القومية لأن كل طرف يرى في الآخر مصدر خطر يهدد هويته، وهو وضع ترتب عنه ظهور "التعددية الثقافية" كروية جديدة للحد من هذا الصراع.

وتأكيدا منه على أن ظهور "التعددية الثقافية" ارتبط منذ البداية بالتمييز العرقي والدفاع عن حقوق الأقليات خصوصا منها الحقوق الثقافية، يقول ويل كيمليكا: "شهدنا في الأربعين سنة الأخيرة ثورة حقيقية في جميع أنحاء العالم في العلاقات بين الدول والأقليات العرقية، فلقد بدأت تختفي النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج

المتماثل والمنسجم، كما ازدادت المنازعات حولها وراحت تحل محلها نماذج من التعددية الثقافية للدولة والمواطنة. وقد انعكس ذلك على سبيل المثال في التبني واسع الانتشار للتكيف الثقافي والديني عند الجماعات المهاجرة وقبول حق استقلال الأراضي واللغة للأقليات القومية والاعتراف بمطالب البلاد وحقوقها في الحكم الذاتي بالنسبة إلى الشعوب الأصلية" (كيمليكا، 2011). إن أهم معطى رافق ظهور التعددية الثقافية هو دعوة أنصارها إلى التحول من "الدولة القومية" إلى "الدولة متعددة الثقافات"، وعلى اعتبار أن ما يميز الدولة المتجانسة ثقافيا هو تمسك أغلب مواطنيها بثقافتهم ورفضهم الاعتراف بثقافة الأقليات، فإن هذا ما خلف صراعا بين الدولة القومية والأقليات وأدى إلى إعادة طرح مشكلات العدل والمساواة والمواطنة، أو ما أصبح يسمى بـ"المواطنة متعددة الثقافات"، وهذا ما جعل بعض الدول القومية الغربية تسارع إلى الانخراط في سياسات التعددية الثقافية من خلال الاعتراف بثقافات الأقليات وحقوقها في التكلم بلغتها وممارسة شعائرها الدينية.

يؤكد الدارسون والمتخصصون في الفكر الغربي الراهن على أن التعددية الثقافية مرت بمرحلتين أساسيتين، تسمى الأولى بـ"مرحلة التعددية التقليدية"؛ تمتد إلى غاية القرن التاسع عشر، حيث كانت مرتبطة بالفكر الليبرالي التقليدي القائم على أن جميع البشر متساوون، وأن الحياة الكريمة حق للجميع مثلما أن لكل واحد الحق في ممارسة عاداته وتقاليدته وثقافته، لكن في ظل ظهور التنوع الثقافي فإن: "هذا التوجه الجديد في الفكر السياسي، ولاسيما من حيث رؤية المكونات الاجتماعية بمنظار التعددية لا الأحادية الفكرية، أخذ يقطع أشواطاً صاعدة ومتطورة خارج أوروبا وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل السبب الرئيس في ذلك هو كون المجتمع الأمريكي نفسه عبارة عن مجتمع مهاجرين، ومن ثم فإن التنوع الثقافي فيه بارز للعيان، الأمر الذي يوفر بيئة جد ملائمة لتطور هذا التوجه التعددي في الفكر السياسي" (مجيد، 2010). أما المرحلة الثانية من تطور التعددية الثقافية فتسمى بـ"مرحلة التعددية الثقافية"، حيث بدأت هذه المرحلة فعليا في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الأولى ويعد هوراس كولين Horace Kallen (1882-1974) أول من استخدم مصطلح "التعددية الثقافية" وعالج موضوعها بصورة مباشرة، وذلك في كتابه المعنون بـ"الديمقراطية في مواجهة بوتقة

الصهر" عام 1915 (مجيد، 2010). ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة الظهور الحقيقي للتعددية الثقافية نتيجة انتشار الأقليات ومطالبتها باحترام خصوصياتها الثقافية، وكذا توجه الكثير من المفكرين إلى الاهتمام بهذا الواقع الجديد سعيا إلى جعل التعددية الثقافية طريقة في التفكير وأسلوبا في الحياة.

3. أهمية التعددية الثقافية والتحديات التي تواجهها

1.3 أهمية التعددية الثقافية:

لا يمكن الحديث عن التعددية الثقافية إلا من خلال الحديث عن "الدولة القومية"؛ لأن دعاة التعددية الثقافية ينطلقون من أهمية التنوع الثقافي في إحداث تغيير في مفهوم الدولة القومية التي يجب عليها مراعاة هذا التنوع الثقافي باعتباره واقعا معاشا يفرض نفسه، وبالتالي توسيع الاهتمام بالتعددية الثقافية والتأكيد على أهميتها، حيث أن للتعددية الثقافية وسياساتها أهمية كبيرة في مجال الحرية والتنوع وهو ما يجمع بين "التعددية الثقافية" و"الليبرالية" سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، لأن التعددية الثقافية تندرج في إطار الليبرالية وتحديدا ضمن ما يسمى "الليبرالية الاجتماعية"، وهي موزعة على اتجاهين:

- الاتجاه الأول: يمثل كل من جان راولز وتوماس همفري مارشال، ويركز هذا الاتجاه على التعددية الثقافية بما هي أنموذج شامل، حيث يشدد بوضوح على فكرة المساواة بين المواطنين والحقوق المدنية والسياسية الأساسية.
- الاتجاه الثاني: يعبر عنه كل من بروس أكيرمان وتشارلز تايلور وويل كيمليكا وهو يشتركون في الأنموذج التعددي (مجيد، 2010).

إن القاسم المشترك بين هذين الاتجاهين هو التأكيد على ضرورة مواجهة الثقافة المتجانسة المميزة للدولة القومية، والعمل على تلبية مطالب الأقليات خصوصا منها الثقافية حتى لا يتم استيعابها من طرف الأغلبية. وبالتالي تتضح لنا التعددية الثقافية هنا بما هي مراجعة لليبرالية التقليدية أو تقويم لمسارها من الفردانية إلى الجماعية، أي من حقوق الأفراد إلى حقوق الجماعات، حيث تعتبر هذه الحقوق هي الموضوع الرئيس الذي تهتم به التعددية الثقافية، وهو ما يؤكد باتريك سافيدان في قوله: "يدافع التنوع الثقافي في نسخته الليبرالية عن سياسة الاعتراف التي تُبنى على أساس الالتزام بحرية الاختيار

والاستقلال، ويفرض هذا الالتزام على وجه التدقيق الاعتراف بالانتماء الثقافي. ويمكن أن نستخلص على هذا الأساس ثلاث أصناف من الاستدلالات المرتبطة بالاعتراف بالحقوق التي تختلف بالنظر إلى الانتماء إلى مجموعات وطنية: (أ) المسارة؛ تعاني المجموعات التي تشكل الأقلية ظلماً ويجب تصحيحه. (ب) التاريخ؛ تستند الأقلية إلى وجود مطالب بنيت على أساس اجتهادات معينة أو اتفاقات سابقة. (ج)؛ القيمة اللازمة للتنوع الثقافي" (سافيدان، 2011).

عطفاً على ما سبق ذكره، فإن أهمية التعددية الثقافية تكمن في تسليطها الضوء على هذا الوضع الجديد والمتمثل في انتشار الأقليات حيث تدعو سياسات التعددية الثقافية إلى الدفاع عنها وعن حرياتها بجعل الدولة القومية الغربية الحديثة مضطرة للتعامل مع التنوع الثقافي ممثلاً في العدد الكبير جداً من الأقليات التي تمارس الضغط عليها مطالبة بأن يكون لها الدور الفعال في جميع مجالات الحياة سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية وغيرها: "وبناء على هذا الأساس الفكري، تبلور مبدأ المساواة الليبرالي المتمثل في أن يتمتع كل مواطن بحق المشاركة التامة والمتساوية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة، دون الأخذ بالحسبان لأي اعتبار ذي صلة بالعرق والجنس والدين(...) وإذا تم الأخذ بذلك عملياً في الدولة متعددة الثقافات، فإنه سينزع حينئذ إلى توليد ثقافة شاملة لكل المجتمع، وذلك باستيعاب كافة الأقليات الثقافية" (مجيد، 2010). وهو ما يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه التعددية الثقافية في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة.

2.3. تحديات التعددية الثقافية:

لطالما ارتبطت التعددية الثقافية بالدولة-الأمة؛ حيث يرى أغلب المفكرين أن مفهوم الأمة يرتبط بالجانب الثقافي، ومنه سعي الدولة إلى احتواء كل الأنماط الثقافية السائدة، ولطالما توصف الدولة-الأمة بأنها تعطي الأولوية والاهتمام للأكثرية على حساب ثقافات الأقليات، وذلك بهدف التخلص من الاختلافات الثقافية وتعميم مفهوم الدولة-الأمة، و لذلك: "فإن الأساس الفكري لمشروع بناء الدولة-الأمة يجعله مشروعاً متكاملًا ذا توجه قومي وعلى مسارين: يستهدف المسار الأول دمج الأقليات دمجا تاما في ثقافة الأكثرية

المهيمنة داخل نطاق الدولة لكي تكون الأمة كيانا موحدًا ثقافيا شأنها شأن أحادية كيان الدولة (...). أما المسار الثاني فيتم فيه العمل على تعميم أنموذج الدولة-الأمة عالميا عبر التخلص من نماذج الدول الأخرى واستعمارها وإنشاء دول-أمم جديدة، وذلك ابتغاء توفير الدعم المادي اللازم وخلق البيئة الخارجية الملائمة لاستمرارية المسار الأول" (مجيد، 2010).

بالمقابل يؤكد أنصار التعددية الثقافية على أن كل دولة-أمة هي متعددة ثقافيا سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف، وذلك بالنظر إلى التنوع الموجود في الأعراق والثقافات في تركيبة الدول-الأمم، لكنه وضع أصبح يمثل مشكلة عندما أصبحت الأقليات تشعر بالتهميش والإقصاء الممارس عليها ومحاولة استيعاب اختلافها وتنوعها الثقافي من طرف ثقافة الأغلبية، لذلك فإن من أكبر تحديات التعددية الثقافية: "الارتقاء بتساوي المعاملة اتجاه مختلف المجموعات الثقافية المكونة للأمة، ويمكن أن يتمثل ذلك في مستوى أول في دعم شرعية التعبير الثقافي والسياسي لدى هذه المجموعات، ويمكن أن يبلغ ذلك في مستوى ثاني وضع برامج "معاملة تفاضلية" أو "تمييز ايجابي" تسمح بإدراك المساواة لكل المجموعات، وتسعى إلى إصلاح أوضاع التمييز السلبي المباشرة أو غير المباشرة والتعويض عنها" (كوش، 2007). هكذا، فقد ظهرت الكثير من سياسات التعددية الثقافية في أغلب الدول الأوروبية، ممثلة في تلك الإجراءات التي تحد من الاختلاف بين الأكثرية والأقلية وتحاول احتواء هذا التنوع ليكون في صالح الأمة ككل، ومن بين هذه السياسات التي تجسدت فعلا في بعض مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية نجد منح فرص العمل لأفراد الأقليات بمن فيهم المهاجرين والسماح بتعدد الجنسيات، وكذا منح أفراد الأقليات حق الترشح للمناصب العليا وحق الانتخاب، وغيرها من السياسات الأخرى التي تم تطبيقها بنسب متفاوتة، فهناك بعض الدول التي أقرت سياسات حقيقية وجدية في استيعاب التنوع الثقافي، حيث ربطت هذه السياسات بهوية الأمة ككل، فجعلت بالتالي ثقافة الأقليات جزءا لا يتجزأ من هذه الهوية، وهذا ما نجده في كندا وأستراليا مثلا. أما بعض الدول الأخرى فاكتملت فقط بمنح الأقليات بعض الامتيازات السياسية والاجتماعية مع مواصلة فرض قيود على الخصوصيات الثقافية، وهذا ما يثبت أن التعددية الثقافية لازالت غير معترف بها في أغلب الدول الغربية، مثل هولندا والنمسا وفرنسا وغيرها، لذا:

"على التعددية الثقافية التي نشأت في نهاية المطاف في محاولة لتأسيس مبادئ قبول التنوع الثقافي الذي أوجدته التعددية العرقية الجديدة والاحتفاء به أن تخوض معارك مستمرة ضد التراث الاستعماري للعنصرية" (راتانسي، 2013).

على الرغم من أن أنموذج الدولة-الأمة كان سائدا منذ القرن التاسع عشر، إلا أن وجود هذا الكيان أصبح مهددا في القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة مع انتشار الأقليات حتى أصبحت واقعا يفرض نفسه، وهذا ما أدى إلى تخوفها من تفككها خصوصا في ظل ما أصبح يعرف لدى دعاة التعددية الثقافية بـ "ظاهرة انبعاث الثقافات": "حيث يستند ويل كيمليكا إلى الفكرة القائلة بأن انبعاث هذه الظاهرة في الغرب وتزايد فاعليتها السياسية ناجم أساسا عن الأزمة التي تعيشها الدولة-الأمة وتناقضاتها الداخلية، فهو يعتقد بعدم زوال التناقض القائم ما بين النزعة القومية للدولة والنزعة القومية للأقلية، حتى إذا ما انتهجت الأولى مبادئ حقوق الإنسان في سياساتها؛ وذلك لأن هناك سبلا عديدة تعمل فيها الدولة على تجريد الأقليات من قوتها على نحو منظم دون انتهاك حقوق الفرد المدنية والسياسية" (مجيد، 2010). ومن بين هذه السبل والسياسات فرض لغة رسمية وإلزام أفراد الأقليات بتعلمها وهذا ما يؤدي مع مرور الوقت إلى تخلي أفراد الأقليات عن لغاتهم، وكذا فرض قيود على الهجرة للحد من أعداد المهاجرين القادمين إلى الدولة.

4. مؤيدو التعددية الثقافية ومعارضوها

1.4 مؤيدو التعددية الثقافية

ارتبط ظهور وتطور التعددية الثقافية بالصراع الثقافي بين الدولة القومية والأقليات في الغرب سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا في ظل انتشار هذه الأقليات بعد تزايد الهجرة إلى الغرب فنجد أن هناك عددا كبيرا جدا من المفكرين الذين سارعوا إلى تأييد التعددية الثقافية والدعوة إلى تطبيق سياساتها، حيث: "أن البرهان الذي يقدمه المدافعون عن التعددية الثقافية هو أنه نظرا إلى أن المجتمع الأمريكي مجتمع متعدد الثقافات وبه أعداد كبيرة من النساء واللاتينيين والأمريكيين من أصول آسيوية وإفريقية والأمريكيين الأصليين، فالأعمال التي يقدمها هؤلاء الأفراد يجب إدراكها في القواعد الأدبية والفلسفية، وبدلا من التركيز على الدراسات التي قام بها الكتاب الأوروبيين البيض والبروتستانت البيض الأنجلوسكسون، وعلى موضوعات مثل الشخصية القومية

والاجتماع في التاريخ الأمريكي (وهو ما تتم تسميته بالمنظور الشائع أحادي الثقافة) فسيكون التركيز على سبيل المثال على تعددية وإسهامات العديد من جماعات الأقلية في الحياة الأمريكية" (إيزابنجر، 2006). إن مؤيدي التعددية الثقافية يصرون على أن عددا من المجموعات العرقية لن يتم استيعابها، لكن سوف تصل إلى تسوية مع المجتمع الجديد، حيث تقبل المجموعة العرقية وتتوافق بوصفها عضوا مؤقتا مع أغلبية المجتمع في كل مظاهر الاتحاد، ففي بريطانيا كانت هذه الرؤية أول ما ظهرت في عام 1966 عندما أعلن وزير الداخلية أن سياسة الحكومة في المستقبل حول الجماعات المهاجرة تمثل تكاملا قد عرّفه على أنه ليس عملية مفتوحة من الاستيعاب، لكنه فرصة مناسبة تصاحب التنوع الثقافي في جو من القبول المتبادل (ويلدينج، 20058).

يعتبر المفكر الكندي تشارلز تايلور أحد أهم منظري ومؤيدي التعددية الثقافية من خلال آرائه التي لطالما عبر عنها سواء في مؤلفاته الكثيرة في هذا المجال أو في كل لقاءاته التلفزيونية، حيث اعتبر أن: "نشوء التعدد الثقافي انبثق من تحرر المجتمعات الحديثة من وطأة الدين والتقاليد القديمة، نشوء يستلزم تصورا جديدا لمبدأ المساواة الذي يذود عنه بقوة الديمقراطية الليبرالية الغربية، فالمساواة لا تعني عنده عمليا اعتناق الفرد من الروابط التاريخية التقليدية المشتركة وهي روابط تعاند ربما التعدد والتمايز الفردي الذي يضعف وحدة المجتمع وتماسكه، ولا تعني المساواة أيضا اعتناق الدولة من النظر في الاختلافات من التنوع الثقافي كما هي الحال في التصور الليبرالي الكلاسيكي، فالمساواة الحديثة بالنسبة إلى تايلور لا تعارض وقيام الجماعة التاريخية التي تؤثر فيها التقاليد تقليدا بالغا، كما أنها لا تقتضي حيادا سياسيا صرفا يمنع الدولة من الاعتراف بالاختلافات الثقافية واعتمادها في الخير العمومي" (مطر، 2015). لقد أكد تايلور على ضرورة نقل الاعتراف من الأفراد إلى الجماعات، بحيث يقترن الاعتراف بالمساواة بين كل الثقافات دون إقصاء لأي ثقافة، وذلك لا يكون إلا بتجاوز النظرة الاستعلائية التي نجد لدى بعض الثقافات إزاء ثقافات أخرى: "هكذا، يستمد الخطاب السياسي المروج للاعتراف شرعية من نشوء فكرة المساواة وسلطتها، فالمساواة اكتسبت معاني إضافية من حيث أهمية تأويلها في ضوء ما تقتضي "الأصالة" الثقافية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وما بروز سياسة الاعتراف على هذا إلا نتيجة ذلك التحول المفاهيمي لمبدأ المساواة الذي

تطور في بعده الصوري ليصبح تعبيراً عن مساواة أكثر واقعية تأخذ في الحسبان الاختلافات الاجتماعية والتعدد الثقافي" (مطر، 2015). لأن هدف الاعتراف هو تجاوز الاختلافات بين الجماعات الثقافية من جهة وتعزيز التسامح والتعايش من جهة أخرى.

أما بالنسبة إلى ويل كيمليكا، فإنه يتبنى مفهوماً خاصاً للتعددية الثقافية يسميه بـ"التعددية الثقافية الليبرالية"؛ التي تراعي التوفيق بين الحريات الفردية والاعتراف بالهويات الجماعية، أي أن التعددية الثقافية الليبرالية تؤكد على أن انتشار الأقليات بأنواعها أصبح واقعاً يفرض ضرورة التحول من "الدولة القومية" إلى "الدولة متعددة الثقافات"، أي من الدولة المتجانسة ثقافياً التي تنتصر لثقافة الأغلبية إلى الدولة التي تراعي وتحترم الثقافات المتعددة، وهذا ما يؤكد في قوله: "إن التعددية الثقافية الليبرالية هي وجهة النظر التي تذهب إلى أن الدول لا ينبغي عليها أن تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديمقراطيات الليبرالية الدستورية، ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو السياسات التي تهدف إلى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية" (كيمليكا، 2011). بالتالي، فإن التعددية الثقافية الليبرالية جاءت من أجل التأكيد على ضرورة تحقيق المساواة بين الجماعات وحرية الأفراد التي تنتهي إلى هذه الجماعات، ومنه التحول من الحديث عن حقوق الإنسان إلى الحديث عن الحقوق الثقافية للأقليات حتى أصبح ينظر إلى الحقوق الثقافية على أنها حق من حقوق الإنسان.

يعد بيكو باريك واحداً من أهم المفكرين دافعاً عن التعددية الثقافية ومنظري سياساتها، كما أنه لطالما دافع عن الحقوق الثقافية للأقليات بكل أنواعها ساعياً إلى المساهمة في تخفيف حدة التوتر بينها وبين القوميات الأخرى، حيث رأى أن من أهم العوامل التي زادت في انتشار ظاهرة التنوع الثقافي والاهتمام بها هي ظاهرة الهجرة وبالتالي انتشار الأقليات المهاجرة إلى جانب السكان الأصليين، وهو ما يمثل أهم أطراف وأشكال التنوع الثقافي، وفي الوقت الذي ترى فيه الدولة القومية المتجانسة ثقافياً أن هذا التنوع الثقافي يشكل خطراً على هويتها وأمنها المجتمعي، فإن دعاة التعددية الثقافية يؤكدون على أنه من مصلحة الدولة والثقافة السائدة العمل على إدماج الثقافات الأخرى سعياً للحفاظ على تماسك المجتمع، وهذا ما يؤكد بيكو باريك في قوله: "في الوقت الذي يلتزم فيه

المهاجرون بقواعد وقوانين المجتمع المضيف، فمن المحتم على المجتمع أيضا أن يلتزم نحو هؤلاء الأفراد عن طريق مساعدتهم في أن يندمجوا في المجتمع بسرعة، أي أن الالتزام يكون متبادلا بين المغتربين والمجتمع المضيف" (باريك، 2013). كما أكد على أن التنوع الثقافي أصبح واقعا معاشا لا يمكن تجاهله بحيث يفرض على الدولة القومية مراعاته وإدخاله في سياساتها المتنوعة، ومنه يدعوا بيكو باريك إلى ضرورة التحول من التجانس الثقافي إلى التعددية الثقافية، وومبره في ذلك أن: "التنوع الثقافي أصبح حقيقة حتمية من حقائق الحياة الحديثة، تشير الثقافة إلى نظام متأصل تاريخيا في المعنى والدلالة يتم على أساسه فهم وبناء جماعة ما من الناس لحياتهم الفردية والجماعية(...) تجسدت الثقافة في معتقداتها وممارساتها التي تشكل بطريقة جماعية هويتها المشوشة، لكنها هوية معترف بها. أن تقول إن كل مجتمع حديث تقريبا يتنوع ثقافيا أو هو مجتمع متعدد الثقافة، يعني هذا أن أعضائه يوافقون على هذا التنوع ويعيشون بأنظمة مختلفة للمعنى والدلالة على الرغم من تدخل هذه الأنظمة" (باريك، 2013). وعليه، تتأتي أهمية التنوع الثقافي من مكانة الثقافة في حياة الأفراد والمجتمعات خصوصا ما تعلق منها بالدين واللغة، على اعتبار أنهما مكونين رئيسين للثقافة، وبالتالي لهوية جماعة معينة.

يعتبر باتريك سافيدان أحد أهم مؤيدي التعددية الثقافية، حيث حاول في كتابه الرئيس "الدولة والتنوع الثقافي" التأكيد على أنه يتحتم على الدول اليوم مراعاة التنوع الثقافي الموجود وما يقتضيه من احترام للحريات والانتماء الثقافي، وهو تحد كبير تواجهه أغلب الدول اليوم، حيث يقول في هذا الصدد: "يدخل التعدد الثقافي في إطار التصور المرتبط بالاندماج، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية "الاعتراف" من جهة بتعدد المجموعات الاثنو-ثقافية التي تساهم بشكل دال في تكوين ساكنتها، والبحث عن جهة ثانية على ملائمة -في حدود الإمكانيات المتوفرة- هذا التنوع الثقافي، وذلك على أسس منطقية واضحة. ويتخلل التصور المرتبط بالتعدد الثقافي عن وجهة النظر التي تقر بالتدوين الذي يتأسس على مبدأ اختلاف التعامل مع "الاعتراف" بالمفهوم الضيق لفهم الاختلاف" (سافيدان، 2011). وبما أن التنوع الثقافي أصبح واقعا يفرض نفسه على الدولة ممثلا في الأقليات فإنها مطالبة بالاهتمام بها وتلبية مطالبها خصوصا منها الثقافية، كما يجب على الأقليات أيضا العمل على الاندماج في ثقافة الأغلبية وذلك لتسهيل عملية الاندماج، تجنباً

للصراع الذي قد يقع نتيجة تخوف كل طرف من الآخر، لأن: "الاعتراف بالهوية يمر في السياق الجديد للمجتمع الديمقراطي عبر التأكيد الشخصي في إطار أفق رحب للإنسانية، وليس بالإحالة على فئات انتماء محددة. ومن هنا، يظهر الآخر على أنه المثل في الوقت الذي تكون خصائصه المميزة ثانوية وحادة وطارئة، بمعنى أنها مرتبطة بسياقات مختلفة وبظروف الانتماء وتقتضي التجربة الديمقراطية تفكير كل فرد في إطار تجربة هويتنا المشتركة التي تهدف تجريد اختلافاتنا الثقافية والوطنية" (سافيدان، 2011). يدافع باتريك سافيدان كثيرا عن التعددية الثقافية من خلال رفضه لكل الانتقادات التي تعرضت لها من طرف الكثير من المفكرين والسياسيين مبينا أن نظرتهم المركزية هي التي جعلتهم يرفضون المساواة بين الثقافات.

2.4 معارضة التعددية الثقافية

على الرغم من أن التعددية الثقافية أصبحت موضة يسعى إليها أغلب المفكرين والباحثين- حتى أن البعض منهم دعا إلى تبنيها والأخذ بها دون فهم لها- إلا أن هناك من المفكرين من اعترض عليها أو على الأقل على بعض أفكار دعائها ومؤيديها، حيث يعتبر بريان باري أحد أهم هؤلاء الذين انتقدوا وعارضوا بشدة التعددية الثقافية وسياساتها محاولا في كتابه "الثقافة والمساواة" تبين أهم السلبيات والتناقضات التي تقوم عليها سياسات التعددية الثقافية، خصوصا ما تعلق منها بالخصوصيات أو المميزات الثقافية للأقليات، وهي الخصوصيات التي اتخذت منها الأقليات مبررا يخول لها أي فعل أو سلوك قد يكون فيه ضرر على الآخر، ويضرب بريان باري مثلا إذ يقول: "إليكُم مثلا يعود إلى عام 1835 عندما قام شعب الماوري القادم من الجزر الشمالية في نيوزلندا بغزو جزر "تشاثام" الواقعة إلى بعد خمسمائة ميل إلى الشرق (...). لقد هجم الغزاة الماوريون الذين كان عددهم تسعمائة شخص مسلحين بالبنادق والهرات والفؤوس، وخلال الأيام القليلة التالية قتلوا المآت كما تناولوا الكثير من الجثث واستعبدوا جميع من تبقوا على قيد الحياة، ثم قتلوهم أيضا بعد ذلك على مدى السنوات القليلة التالية وفقا لأهوائهم، وقال أحد الماوريين موضحا: "لقد احتلنا هذه المنطقة وفقا لعرفنا" (باري، 2011). إن ما يؤكد عليه بريان باري هو أنه لا يمكن اعتبار أي جزء من الثقافة أو ما يسمى بالخصوصية الثقافية لدى الأقليات عاملا أو مبررا يخول لها فعل ما تشاء أو إلحاق الأذى بالآخرين،

وهذا ما لم يتحدث عنه مؤيدو التعددية الثقافية، وهو ما يمكن اعتباره تعسفا في توزيع الخصوصية الثقافية من خلال استناد الأقليات على خصوصياتها الثقافية المميزة لها في حكمها على الثقافات الأخرى وكيفية تعاملها معها.

إن الخطأ الذي وقع فيه دعاة ومؤيدو التعددية الثقافية يتمثل في دعوتهم إلى المساواة بين كل الثقافات، وهنا يرى بريان باري أنه من الصعب جدا تقدير جميع الثقافات على قدم المساواة؛ وذلك لأن الثقافات ليس لها نفس القيمة كما يعتقد أنصار "الليبرالية المساواتية" من أمثال تشارلز تيلور وويل كيمليكا وغيرهما الذين يسعون إلى تحقيق الاعتراف العام بجميع الثقافات، وهنا تحديدا يقدم بريان باري اعتراضين على المطالبة بتقدير جميع الثقافات: "الاعتراض الأول يتمثل في أن ذلك ينقلنا إلى مجال الأمور المتعلقة بالانضباط العام والتي يجب أن تترك للتمييز الفردي، فلا يمكن لأي شخص يقدر قيمة الحرية الفردية أن يقبل فكرة أن الجميع يجب أن يكون من حقهم الحصول على نصيب متساو من "التقدير" (...) والاعتراض الثاني على مطالب التقدير المتساوي لجميع الثقافات يتمثل في أنه على الرغم من إمكان التسبب في كثير من الأضرار عند محاولة تطبيق "الثورة الثقافية" التي تطالب بها يونغ، فإنه لا يمكن في حقيقة الأمر القيام بتلك الثورة؛ ويرجع ذلك إلى أن هذا المقترح غير منطقي، فالمشكلة التي لا يمكن التغلب عليها هي أن الثقافات تحتوي في مضمونها على فرضيات، فمن بين المظاهر الحقيقية لأي ثقافة احتواؤها على أفكار تفيد بأن بعض المعتقدات صحيح وبعضها خاطئ" (باري، 2011). وعليه، ينتقد بريان باري الآراء التي تؤيد تسييس هويات الجماعات التي تدعي أن الهوية الجماعية تستند إلى أساس ثقافي، ويقدمون توصيات خاصة بالسياسات التي يجب إتباعها، وتعرف تلك السياسات بمسميات مثل "سياسة الاختلاف" أو "سياسة الاعتراف" أو "التعددية الثقافية" (...) ونجد من ناحية أخرى أن اللغة المنمقة والرنانة المناهضة لليبرالية التي يستخدمها أنصار التعددية الثقافية ليست ثقيلة على قلب اليمين، وهكذا نجد أن مؤيدي "سياسة الاختلاف" ينددون كعادتهم بـ "العمومية المجردة" التي ينسبونها إلى الليبرالية" (فاضل، 2020).

يعتقد مؤيدو التعددية الثقافية أنها أصبحت أكثر انتشارا في الغرب سواء لدى المفكرين والسياسة أو لدى العامة من الناس، خصوصا في نهاية القرن العشرين وبداية

الألفية الجديدة، وهو ما ظهر جليا في بعض الدول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على أمل أن ينتقل الإقرار بها وبسياساتها إلى كل الدول، لكن بريان باري يرى أن هذه الدول لم تعتمد سياسات التعددية الثقافية بالشكل الذي يتصوره مؤيدوها ربما باستثناء كندا التي أصدرت قانون التعددية الثقافية سنة 1998 والذي لا يزال محل جدال وخلاف إلى يومنا هذا؛ لأن الخطأ الذي وقع فيه دعاة التعددية الثقافية حسب بريان باري هو افتراضهم أنه كلما كانت هناك أقلية فإنها معرضة بالضرورة للخطر والحرمان من حقوقها من طرف الأغلبية، وهو موقف ناتج عن نظرتهم الخاطئة للمجتمع على اعتبار أنه مكون من مجموعة من الثقافات وليس مجموعة من المواطنين تجمعهم مصلحة واحدة: "ذلك أن بيت القصيد في "سياسة الاختلاف" هو التأكيد على أن الجواب الصحيح هو أن يكون لكل جماعة ثقافية سياسات عامة مصممة لتلبية مطالبها الخاصة، ومن المعقول أن يكون هذا الأمر قابلا للتحقيق فقط من خلال ضمان قدرة الأفراد المنتمين إلى الأقليات الثقافية على التحكم في السياسات العامة التي تؤثر فيهم (...)" وهنا تركز "سياسة الاختلاف" على رفض ما يمكن أن نسميه في المقابل "سياسة التضامن"؛ حيث أن هذا المفهوم بديل عن السياسة حيث ينتمي المواطنون إلى مجتمع واحد ويجمعهم مصير مشترك" (باري، 2011).

يحاول دعاة التعددية الثقافية دائما إظهار الأقليات بكل أنواعها في ثوب الضحية، وأنها تعيش تحت سطوة الأغلبية التي تحرمها من كل حقوقها حتى أصبح البعض يتصور أن الأقلية تعيش في وضع عام يسوده القهر والحرمان، وهذا ما أثر سلبا على الكثير من المفاهيم وأدى إلى إصدار الكثير من الأحكام الخاطئة حول بعض القضايا المهمة مثل "الهوية القومية"، وهنا يقول بريان باري موضحا: "يرى مؤيدو "سياسة الاختلاف" أن المطالبة بضرورة أن يكتسب المهاجرون الهوية القومية للبلد الجديد تعد من قبيل القهر، ربما أتت نتائج عكسية فيما يتعلق بولاء أولئك المهاجرين لذلك البلد" (باري، 2011). حيث يرى في هذا الصدد أن علاقة المواطن بالدولة لا تنحصر في مسألة الثقافة كما يصر على ذلك دعاة التعددية الثقافية، أي أن المسألة لا ترتبط بضرورة تخلي المهاجرين عن هوياتهم الأصلية لإيجاد هوية قومية مشتركة على الرغم من أنه ليس هناك تعارض بين أن يحتفظ المهاجر بانتماذه الثقافي السابق واكتسابه لانتماذ ثقافي جديد، مع

التأكيد على أن الثقاف لا يُعتبر شرطا لعملية الاستيعاب كما يؤكد على ذلك بريان باري، وهنا يقدم مقترحا لحل هذه المسألة يسميه بـ"الاستيعاب في جنسية مدنية"، والذي يقول عنه: "إن أنموذج الاستيعاب الذي اعتمدت عليه حتى هذه اللحظة يفيد بأن الثقاف إضافة إلى التصديق يعادلان الاستيعاب بمعنى اختفاء الهوية المميزة؛ ذلك أن مواصفات الجنسية المدنية التي كنت أحاول الوصول إليها لا تشمل على أي إشارة إلى الثقاف، وقد ينحصر الأمر كله في امتلاك بعض السمات الثقافية (خصوصا اللغوية القومية) بحيث يمكن للأشخاص تحقيق الاستيعاب بأنفسهم في الجنسية المشتركة من دون التخلي عن السمات الثقافية المميزة ومن دون فقد الهوية المميزة على السواء" (باري، 2011).

بالإضافة إلى بريان باري، يؤكد أمارتيا صن على أن التعددية الثقافية اليوم أصبحت تفرض نفسها كقضية رئيسة في الفكر الغربي بالنظر إلى الكثير من المعطيات الواقعية، خصوصا ما تعلق منها بالهجرات واختلاف الثقافات تحديدا في أوروبا وأمريكا، وهذا ما أصبح يطرح الكثير من التساؤلات خصوصا ما تعلق منها بالتعايش بين الثقافات ويعطي مثلا بريطانيا التي على الرغم من أنها أعطت مساحة لثقافات مختلفة، إلا أن التعايش بين هذه الثقافات لم يكن بالأمر السهل أو حتى الممكن أحيانا، ويعطينا مثلا ينتقد من خلاله دعاة التعددية الثقافية قائلا: "إذا أرادت فتاة من عائلة مهاجرة محافظة أن تخرج للقاء فتى انجليزي، فسيكون ذلك بالتأكيد مبادرة تعددية الثقافة، ولكن بالمقابل فإن محاولة أهلها لمنعها لفعل ذلك، لا يمكن أن يعتبر حركة تعددية الثقافة، حيث أنهم يسعون للحفاظ على الثقافات منفصلة ومنعزلة بعضها عن بعض، ولكن الخطر الذي يفرضه الأبوان هو الذي يساهم في وجود الثقافات الأحادية المتعددة التي يبدو أنها هي التي تحظى بمعظم الدفاع الصوتي والمرتفع ممن أنهم يدعون أنهم يؤيدون "التعددية الثقافية" على أساس احترام الثقافات التقليدية" (صن، 2008). بالتالي، فالخطأ الذي وقع فيه هؤلاء الذين لم يحسنوا الدفاع عن التعددية الثقافية هو ربطهم مسألة هوية الأشخاص بما تقرره الجماعة التي ينتمون إليها، متناسين جوانب مهمة تتعلق بالعلاقات الاجتماعية للأشخاص وكذا أدوارهم في المجتمع بصفة عامة، خصوصا داخل المجتمع الذي يهاجرون إليه، وهو ما يمكن اعتباره نظرة ضيقة من دعاة التعددية الثقافية أضرت بها أكثر مما كانت في خدمتها.

يعتقد بعض الباحثين ومن بينهم نادر كاظم أنه لا يجب على الدول أن تتسرع في الإقرار بالتعددية الثقافية وسياساتها بالنظر إلى ما يشوب هذا المفهوم من نقائص كثيرة أخطرها حصر علاقة الأقليات بالدولة في جانب واحد هو الثقافة، لأن هذا الطرح لن يؤدي إلى حل المشكلة بل إلى تعقيدها وإخراجها عن سياقها الحقيقي الذي يجب أن تطرح فيه: "فقد شجعت بريطانيا التعددية الثقافية وتجلت هذا التشجيع في مناهج الطعام متعدد الثقافات والأدب والموسيقى والرقص والفنون، كما تمويل الدولة بعض المدارس الدينية(...) ما معنى أن تكون الدولة عبارة عن "مجموعة من الجماعات"؟ وما المقصود بالإعلان الرسمي عن بريطانيا كدولة متعددة الثقافات؟ يمكن أن ينصرف الذهن إلى أن المقصود هو أن على الدولة أن ترى التنوع وتحترم حق الأفراد في الانتماء إلى الجماعة التي يختارونها. غير أن هذا الحق قد يؤدي إلى تعميق انتماء الفرد إلى الجماعة على حساب الانتماء إلى الدولة" (كاظم، 2016). ذلك أن تبني الدولة لسياسات التعددية الثقافية لن يؤدي بالضرورة إلا إلى تعزيز انتماء أفراد الأقليات إلى هويتها المميزة لها، هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى سعي هذه الأقليات إلى رفض ثقافة الأغلبية، وهذا ما يشكل خطراً على استقرار الدولة القومية التي تكون دائماً مطالبة بتقديم تنازلات لصالح الأقليات، لأنه: "حين تتحول التعددية الثقافية إلى ضرب من ضروب المحافظة الثقافية، فإنها قد تقوم باختزال الأفراد في كونهم أعضاء فقط في جماعة من الجماعات، فكما أنه لا يجوز اختزال التنوع واختزال البشر في كونهم مجرد أرقام أو ذوي "طبائع ثابتة"، فكذلك لا يجوز اختزال وجود الفرد في كونه مجرد عضو في جماعة من الجماعات كما لو كانت هذه العضوية هي "مصيره الحتمي" وهي مبتدأه ومنتهاه. وأتصور أن هذا النوع من التفكير الذي يختزل الوجود الإنساني هو ما ينبغي الشروع في مقاومته ومواجهته، سواء جاء من التعددية الثقافية أو من توجهات مناوئة للتعددية الثقافية" (نادر، 2016). وبالتالي فإن أخطر ما سيقترن عن سياسات التعددية الثقافية هو الوقوع في ما أرادت تجاوزه أصلاً ألا وهو التمرکز حول الثقافة المميزة للأقلية ورفض الثقافات الأخرى المختلفة عنها.

5. خاتمة:

لقد سعت هذه الدراسة إلى معالجة قضية مهمة في الفكر الغربي الراهن ألا وهي التعددية الثقافية في ارتباطها باختلاف الثقافات والاعتراف بها، ذلك أن التنوع الثقافي

الناتج عن انتشار الأقليات منذ النصف الثاني من القرن العشرين خصوصا منها الأقليات المهاجرة واللاجئين ترتب عن حدوث صراع بين الأقليات والدولة القومية حيث أن كل طرف يرى في الآخر تهديدا لهويته الثقافية، فالدولة القومية ترفض الاعتراف بالأقليات لأنها ترى فيها خطرا عليها والأقليات تصر على المطالبة بحقها في ممارسة ثقافتها.

لطالما ارتبطت التعددية الثقافية بالحريات خصوصا حريات الجماعات في ممارسة ثقافتها ومعتقداتها التي رأت فيها حقوقا ملازمة لوجودها ولا تختلف عن حقوق الإنسان، مثلما يؤكد على ذلك دعاة ومنظري التعددية الثقافية من أمثال ويل كيمليكا وتشارلز تايلور وبيكو باريك وباتريك سافيدان وغيرهم. وعليه، فإن من بين أكبر التحديات التي واجهتها التعددية الثقافية هي تحقيق الاعتراف بالأقليات وثقافتها من طرف الدولة القومية، وعلى الرغم من أن بعض الدول الغربية بدأت تعترف بوجود الأقليات وبيعض حقوقها إلا أن الواقع يثبت أنه الأقليات لازالت تعاني الإقصاء والتهميش من طرف الكثير من الدول المتواجدة بها.

مثلما أن للتعددية الثقافية مؤيدين أرادوا من خلال سياسات التعددية الثقافية التي دعوا إليها الدفاع عن الأقليات التي رأوا أنها تعرضت للظلم والاضطهاد من طرف الدولة القومية، وكذا الحرمان من كافة حقوقها خصوصا منها الحقوق الثقافية، فإن للتعددية الثقافية كذلك معارضين كثر أكدوا على أن لسياسات التعددية الثقافية نتائج سلبية كثيرة بل خطيرة على استقرار الدول، خصوصا مع المبالغة في المطالبة بحقوق الأقليات التي لطالما تم ربطها بالخصوصية الثقافية حتى أصبح الحديث عن الأقليات لا يكون إلا من خلال الثقافة وفقط، وتناسى مؤيدو التعددية الثقافية أن هناك تشابها كبيرا بين ثقافة الأغلبية وثقافة الأقلية في الكثير من الأحيان، ذلك أن دعاة التعددية الثقافية وكل مؤيديها أخطأوا بالأساس عندما ربطوا الأقليات بالثقافة، لأن المشكلة ليست في الثقافة كما أن الحل لا يتوقف عليها، أو على الأقل لا يتوقف عليها لوحدها، لتبقى مشكلة التعددية الثقافية قائمة في ظل تمسك كل جماعة بثقافتها ورفضها للثقافات الأخرى، أي أن المشكلة لا ترتبط بالاختلاف الموجود بين الثقافات وانما في عدم الاعتراف بها.

6. قائمة المراجع:

1. أرثر ايزابرجر أرثر، (2003)، النقد الثقافي، تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية ترجمة وفاء ابراهيم ورمضان بيطاري (ط1)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
2. باريك بيكو، (2013)، سياسة جديدة للهوية، المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة وتقديم حسن محمد فتحي، (ط1)، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
3. باري بريان، (2011)، الثقافة والمساواة، نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج1 ترجمة كمال المصري، (ط1)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
4. توملينسون جون، (2008)، العولمة والثقافة، تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، (ط1)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
5. راتانسي علي، (2013)، التعددية الثقافية، مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، (ط1)، مصر: منشورات مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
6. سافيدان باتريك، (2011)، الدولة والتنوع الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني (ط1)، المغرب: دار توبقال.
7. صن أمارتيا، (2008)، الهوية والعنف، ترجمة سمر توفيق، (ط1)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
8. عبد الكريم فاضل شاكر، (2020)، التعددية الثقافية ونقائدها، مقاربات في إدارة التنوع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، (69-108).
9. علي مجيد حسام الدين، (2010)، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. فيك جورج ويلدينج بول، (2005)، العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة طلعت السروجي، (ط1)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
11. كاظم نادر، (2016)، خارج الجماعة، عن الفرد والدولة والتعددية الثقافية (ط1)، بيروت: دار سؤال للنشر.
12. كوش دنيس، (2007)، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13. كيمليكا ويل، (2011)، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، (ج1)، ترجمة امام عبد الفتاح امام، (ط1)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
14. مطر سايد، (2015)، مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلور، (ط1)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

15. Burnett Taylor Edward, (1871), Primitive culture, Researches into the development of mythology, philosophy, religion, art and custom, (vol2), London: j, Murray.
16. Leparon Frédéric, (2009), La Sociologie de A a Z, 250 mots pour comprendre, Paris : Dunod.